

"التيار" عرض الوقائع وليان تحدّث عن "ملاحظات غير قانونية"

عون: سوريا تعمل ما لا يُعمل لتبقى مسيطرة

قال العماد ميشال عون "ان السجون اللبنانية لا يمكنها ان تتسع لشعب، بل لحكام ظالمين دورهم آت". وشدد على الاستعداد "لمواجهة المرحلة، لاننا نعرف ان سوريا بعد الانسحاب الاسرائيلي ستعمل ما لا يعمل لتبقى مسيطرة على لبنان ولتتمتع تنفيذ القرار ٥٢٠".

عقد "التيار الوطني الحر" مؤتمراً صحافياً في مكتبه في مبنى لاسيتيه - جونيه، للبحث في تطورات الايام الاخيرة. وعرض المسؤول الاعلامي للتيار جورج حداد وقائع "ملاحقة انصار التيار"، وعدد اسماء الذين اوقفوا في الساعات الاخيرة متحدثاً عن "مضايقة زوجات اعضاء التيار وشقيقاتهم وتعقبهن"، وعن "اتصالات هاتفية مهددة".

عون

وفي اتصال هاتفي من باريس، قال عون: "ان التيار بدأ يتعرض منذ عشرة ايام لحملة سلطوية منظمة بدأت بالضغط على احد الفنادق لمنع لقاء المحامين، ثم بتوقيف الطلاب ثم بمنع لقاء عشاء لهيئة قضاء بعداء، فالاحداث الاخرى في حفلة المداهمات. لا نعرف ما خلفية السلطة لاننا لم نرتكب مخالفات تستوجب المنع او التوقيف، ولا القوانين اللبنانية تسمح بما حصل والسلطة اللبنانية تتصرف كسلطة قمعية. فهي لم تعد سلطة، اي انها نفت عن نفسها صفة السلطة واصبحت تتصرف كعصابات للسيطرة على الارض وتريد ان تمنع، بتجاوزات خارجة على القانون، اي لقاء بين اللبنانيين كي لا يكونوا رأياً حراً يعاكس خطابهم الايديولوجي الذي يفرضونه على اللبنانيين ويوصلونه عبر الرقابة الذاتية لجميع اللبنانيين، ويمنع عليهم حق الخيار بين الرأي المفروض من السلطة ورأي آخر قد يكون الاصح في معالجة الازمة اللبنانية".

اضاف: "تستعد لمواجهة المرحلة لاننا نعرف ان سوريا بعد الانسحاب الاسرائيلي ستعمل ما لا يعمل لتبقى مسيطرة على لبنان وتمنع تنفيذ القرار ٥٢٠ لان غايتها ضم لبنان وهي لم تأت لتساعدنا".

وانتقد "رئيس الجمهورية الذي يقول اننا طلبنا من سوريا المجيء الى لبنان، لان الوقائع تثبت عكس ذلك". معتبراً "ان هناك غاية لتزوير التاريخ والارادة اللبنانية". وتابع: "نحن مستعدون لمواجهة بالطرق السلمية من خلال حقنا الدستوري في ممارسة حرية وحقوقنا كاملة على الاراضي اللبنانية. لنا الحق في أن نقبل الوجود السوري او لا نقبله، وخصوصاً اذا كان احتلالاً بكل مفاعليه. سوريا تعين النائب في لبنان، تأخذ القرار في مجلس النواب وتملي على رئيس الجمهورية مذكرات. لسنا محافظة سورية، ومسؤولية الصحافة ان تثور لكرامتها حتى تستطيع ان تكتب ما اقول. لا يجوز بعد الان الايجز واحد على رفع صوته في وجه سلطة معينة من الشام".

اضاف: "الكفالة التي يتم تدفيعها هي خوة رسمية. كل لبناني، وخصوصاً في موقع بكركي الذي هو صرح وطني كبير، مسؤول معنويًا، ومن واجباته ان يدافع عن سيادة لبنان واستقلاله ويوقف تخاطبه مع دولة لا تقوم بواجباتها، ويدعو الشعب اللبناني الى مقاومة هذا الواقع. لا يمكن السجون اللبنانية ان تتسع لشعب، بل تتسع لحكام ظالمين دورهم آت".

وقال: "تكفيننا ممارسة هذه الامور منذ ٢٥ عاماً، ويجب ان نضع حداً لذلك. هذا موقفنا وسنمارسه مهما حدث بطريقة سلمية، واذا اردوا ان يؤذونا فهم قادرون".

لطيف

وتلا رئيس "الهيئة الوطنية" في التيار اللواء نديم لطيف بياناً عرض فيه خلفيات "عمليات الاستدعاء والتوقيف والخطر". فاشار الى ما صدر عن خلوة التيار في باريس في ١٥ تشرين الاول ١٩٩٩ و١٦ منه، وما صدر عنها من مقررات ومواقف تناولت الوجود السوري والانسحاب الاسرائيلي وضرورة تنفيذ القرار ٥٢٠.

وقال: "خلاصة الموقف ان السلطة اللبنانية لا تريد حصول الانسحاب الاسرائيلي من الجنوب، وان كانت لا تستطيع منعه بالمناورة والعرقلة والتشكيك فانها تفضل حصوله باتفاق، مطبحة موقفاً لبنانياً عمره ٢٢ عاماً من مطالبة الامم المتحدة والمجتمع الدولي بانسحاب اسرائيل غير المشروط من المنطقة المحتلة في الجنوب".

على ان اخطر ما اسفرت عنه هذه المواقف التبعية تمثل في ثلاثة اوجه رئيسية: اولها قلب الادوار بزج لبنان في مغامرة الخروج على الشرعية الدولية، في حين تلتزم اسرائيل هذه الشرعية للمرة الاولى منذ ٥٢ عاماً. ثانيها اظهار الدولة اللبنانية مظهر العاجز والمفلس امنياً وسياسياً، عبر اثاره موضوع السلاح الفلسطيني في المخيمات، وهذه مقدمة لتبرير بقاء الجيش السوري في لبنان بعد الانسحاب الاسرائيلي.

ثالثها وربما اخطرها ربط الانسحاب الاسرائيلي بشروط ومساائل هي بطبيعتها قضايا لا تطرح الا في اطار مفاوضات السلام، مفاوضات يغيب ان يغيب لبنان عنها تماما".

واضاف: "ازاء هذه المواقف التي تضحي بالمصلحة الوطنية اللبنانية لحساب المصالح السورية مفوّتة على لبنان فرصة ربما كانت تاريخية لخلاصه من مآسي الاحتلال والنزاعات، عمد التيار الى سلسلة مبادرات توجه بها ناحية الدول العربية والدول الصديقة للبنان مركزا على تطبيق قرارات الشرعية الدولية، واصررنا على عدم تقويت مناسبة دون الاعلان عن رأينا الحر، الرأي الحريص على مصلحة لبنان، بتسليم مذكرات الى دول القرار ورسالة الى وزراء الخارجية العرب اثناء انعقاد مؤتمهم في بيروت، ورسالة مفتوحة الى الرئيس الاميركي بيل كلينتون لمناسبة قمة جنيف".

وتابع: "هذا التحرك وهذه الكثافة في اعلان المواقف الوطنية احرجا السلطة وكشفا افلاس سياستها واستقلالها من دورها الوطني. ولأن "التيار الوطني الحر" هو من آخر المعادل اللبنانية التي لم تدجن بعد، لم يكن امام السلطة واجهتها غير قمعنا وترهيبنا. ان حقيقة الاسباب الكامنة خلف اجراءات القمع هي منعنا من التعبير عن ارادة وطنية حرة متمسكة ومتشبثة بتطبيق القرارات الدولية، غير ان ما غاب عن السلطة ومن وراءها هو اننا حال وطنية متجذرة صامدة ومقاومة غير قابلة للتدجين او الاندماج في الواقع الراهن الشاذ. غاب عنهم اننا مبدئيون و متمسكون حتى النهاية بمصلحة لبنان. قرارنا حر وسبيقي، ممانعتنا جذرية وستستمر. ولنا الحق في المطالبة بسيادة لبنان وحرية".

وتحدث عضو مجلس نقابة المحامين في بيروت نهاد جبر، فندد بما حصل داعياً السلطة الى "تغيير نهجها في التعامل مع توزيع منشورات تعبر عن رأي مطلقها".

مواقف

وصدرت أمس مواقف متضامنة مع المتظاهرين.

* النائب نجاح واكيم: "مجددا ترتكب السلطة اعمالا قمعية في حق شباب يعبرون عن آرائهم واقتاعاتهم فتقدم على اعتقالات لا مبرر لها ثم تمنع في هذا النهج فتسلط قوى الامن على هؤلاء الشباب، وقد اقدم رجال الشرطة على ضرب المعتصمين امام المتحف اليوم في شكل وحشي ومن دون مبرر.

واذ نذكر الحكومة بوعدها باجراء تحقيق في عملية القمع الوحشي التي تعرض لها المتظاهرون امام منزل دولة رئيس الحكومة، نسألها عن نتائج ذلك التحقيق وعن الجهة التي اصدرت القرار بضرب شباب ينتمون الى "التيار الوطني الحر"، ونطالب بمعرفة هذه الجهة وتحميلها المسؤولية معلنين استنكارنا الشديد لقمع حرية التعبير والرأي".

* رئيس حزب الوطنيين الاحرار دوري شمعون: "ما يحصل امر مرفوض كلياً. اين حرية الرأي، اين حرية التظاهر، واين الدستور والوعود العظيمة؟".

* نقيب المحامين في بيروت ميشال ليان طالب القيمين على تطبيق القانون بان يتبعوا الاصول القانونية وقال: "منذ تسلمي مهماتي وضعت شعاراً لعملي هو تطبيق القانون. وكان اول اهتماماتي الحفاظ على كرامة المواطن وحرياته. وعندما قلت ان شعاري تطبيق القانون على الجميع، فهذا يعني انه اذا ارتكب مواطن جرمًا يعاقب عليه القانون توجّب على القيمين على تطبيق القانون ان يتبعوا الاصول القانونية. فأنا لست في معرض مناقشة الجرم الذي يلاحق بسببه الطلاب الجامعيون الذين تظاهروا البارحة امام قصر العدل او رفاقهم الذين ساهموا معهم او شاركوهم في توزيع منشورات او سواها، بل اقول انه حفاظا على الديمقراطية وحقوق الانسان يجب ان تتم الملاحقة وفقا للاصول القانونية التي نص عليها قانون اصول المحاكمات الجزائية. واذا كان قد سبق ان اتخذت موقفا من حضور المحامي امام اجهزة الضابطة العدلية، فلأنني ارى ان التحقيقات الجزائية يجب ان تتم امام قضاة التحقيق، دون سواهم، وكل مخالفة للمواد القانونية التي ترعى اصول التحقيق والتوقيف، ايا كانت التهم الموجهة الى الشخص الملاحق، تعتبر انتهاكا لحقوق الانسان وكرامته وتوجب على نقابة المحامين الوقوف في وجه هذه المخالفات حفاظاً على نصوص القانون وروحية مواده".

* منظمة الشباب التقدمي اصدرت البيان الآتي: "تستكر المنظمة الاعتداءات الوحشية التي ارتكبتها القوى الامنية والعسكرية بحق الطلاب والشباب المتظاهرين دعماً للحرية امام المحكمة العسكرية اليوم. ان المنظمة تعتبر ان السلطة بممارساتها وقمعها لا تترك مجالاً للشباب سوى مواجهة هذا التسلط والتوحد ضده مهما كلف من اثمان. واذا تتضامن مع زملائها الطلاب بصرف النظر عن الخلاف السياسي معهم حول قضايا اساسية، تؤكد ان حق التعبير عن الرأي يجب ان يكون مصاناً للجميع وتدعو الطلاب الى الوقوف صفا واحداً في وجه ممارسات كهذه ولتشكيل الحصانة المطلوبة ضد اي تعسف وقمع".